# أزمة التشكيل الوزاري. . .هل ما تزال مستمرة؟؟

يمثل موضوع تشكيل الهيكل الوزاري عنصراً رئيساً في تكوين جهاز الدولة الإداري. وتتكرر تلك المشكلة مع كل مرة يكلف فيها رئيس مجلس الوزراء بتشكيل حكومة جديدة أو تنشأ حاجة لإجراء تعديل وزاري. والسبب في ذلك هو غياب الأسس والمعايير التي يتم في إطارها تحديد الوزارات وتعيين اختصاصاتها وعلاقاتها ببعضها البعض. ففي أحيان يتم إنشاء وزارات لم تكن موجودة، وفي أحيان أخرى تلغى وزارات قائمة، كما يتكرر ضم وزارات لبعضها أو فصل وزارات كانت منضمة في وزارة واحدة. وقد يتم تجزئة الوزارة الواحدة لتخليق أكثر من وزارة.

والملاحظ أن جميع قرارات تشكيل الوزارات وتعديلها تتم في فترة زمنية وجيزة هي الأيام القليلة التي تتاح لمن تم تكليفه بتشكيل الوزارة، ويكون عادة مضطراً إلى إنجاز التشكيلة الوزارية بأسرع وقت، ومن ثم لا تتاح له الفرصة الكافية لإجراء الدراسات وتقييم البدائل والاستقرار على التشكيل الوزاري الأفضل. وفي جميع الأحيان يتم تبرير تلك التشكيلات الوزارية وتعديلاتها ويدافع أصحابها عنها سواء كانت متجهة إلى زيادة أعداد الوزارات أو تخفيضها أو ضم بعضها أو فصلها، بأنه ذلك يجري بغرض إصلاح الجهاز الإداري للدولة وتحسين مستويات الأداء العام في الحكومة ورفع معدلات التنمية ومعالجة مشكلات تردي الخدمات وغيرها من الأوجاع الوطنية المستمرة والمتراكمة.

إن نظرة سريعة على تطور التشكيلات الوزارية في السنوات الماضية وحتى الآن تدلنا على حجم التعديلات التي جرت وتم العدول عنها أكثر من مرة، وعلى سبيل المثال كان هيكل الوزارة في نظام مبارك يضم وزارة "الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية" حلت محل وزارة "الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى" والتي كانت قد فصلت في عهد سابق إلى وزارتين تختص كل منهما بأحد المجلسين ثم ضمتا في وزارة واحدة حتى تم إلغائها، وكانت وزارة الثقافة في فترة سابقة مندمجة مع وزارة الإعلام ثم انفصلتا. كما تنقلت وزارة التعاون الدولي عدة مرات بين وزارة الاقتصاد. أيام كانت هناك وزارة مستقلة بهذا الاسم. ووزارة التخطيط ثم انفكت لتصبح وزارة مستقلة. وكانت وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية في الأصل باسم وزارة التخطيط ثم ألغيت وزارة التخطيط لتأتي تلك الوزارة لتمارس ذات الاختصاصات تقريباً تحت الاسم الجديد. وكانت وزارة الدولة لشئون البيئة في الأساس هي جهاز شئون البيئة ثم أنشأت

الوزارة مع استمرار الجهاز في نفس الوقت. أما وزارة الاستثمار فقد كانت تحمل اسم وزارة الدولة لشئون القطاع العام ومن قبل كانت شئون الاستثمار تحت ولاية وزارة الاقتصاد. أما وزارة التجارة والصناعة فكانت في الأساس ثلاث وزارات هي الصناعة والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية، ثم أدمجت الوزارات الثلاث في واحدة بعد سلسلة من التنقلات حين ضمت التجارة الخارجية إلى الاقتصاد والتجارة الداخلية إلى التموين مثلاً. وقصة فك وضم وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم قصة شهيرة ومتكررة، وتبعها تنقل وزارة البحث العلمي لتكون جزءاً من وزارة التعليم العالي ثم تفصل في مراحل أخرى لتصبح وزارة دولة مستقلة وتعود بعدها لتضم في وزارة التعليم العالي! وبالمثل هناك قصة وزارة السكان وانفصالها عن وزارة الصحة ثم إعادة دمجها فيها ثم فصل شئون الأسرة والسكان في وزارة دولة مستقلة ثم عودتها إلى وزارة الصحة. ولم تسلم باقي الوزارات من مثل تلك التغييرات بالدمج والفصل والاستحداث والإلغاء من دون مبررات موضوعية ولا تقييم لنتائج تلك التغييرات وما قد تكون حققته من نتائج لتحسين أداء جهاز الدولة أو ما سببته من تعقيدات وارتباك في أداء الحكومة، وما يترتب عليها من نفقات باهظة تتصل بإنشاء الوظائف وإعادة تسكين الوزارات في مبان تتطلب تجهيزات ونفقات، وتعديلات في المطبوعات وعشرات التفاصيل المكلفة من دون عائد.

وعن التشكيلات الوزارية منذ ثورتي 25 يناير و30 يونيو فلم تختلف الأمر واستمرت أعمال الفك والضم والاستحداث والإلغاء في الوزارات مستمرة، فعلى سبيل المثال ضمت وزارة التنمية الإدارية إلى وزارة التنمية المحلية ثم سلخت منها وألحقت بوزارة التخطيط والرقابة والإصلاح الإداري، وفصلت وزارة التعاون الدولي عن وزارة التخطيط لتصبح وزارة مستقلة، واستحدثت وزارة " التطوير الحضاري" للتعامل مع مشكلة العشوائيات!!!

## ثم مناقشة لا تنقصها الصراحة: حقيقة دور الوزير في مصر

من الشائع في مصر أن المسئول الحكومي أيا كان موقعه - خاصة الوزراء منهم - يكون أثناء وجوده في وظيفته مدافعاً وبكل قوة عما يجري ومسانداً للأوضاع القائمة ملتمساً المعاذير والحجج التي تبرر الفشل في تحقيق الأهداف التي يتمناها المواطنون، أو العجز عن تحقيق الوعود التي قدمها المسئولون.

وحين يترك المسئول الحكومي موقعه - خاصة الوزراء منهم -، تجده ينقلب إلى معارض شرس لكل ما يجري على الساحة، وناقداً بقسوة للقرارات الصادرة من الدولة وطارحاً بقوة أفكاراً جميلة

ورائعة وحلولاً مبتكرة للمشكلات التي ينعى على المسئولين القائمين عدم قدرتهم على حلها. والعجيب أنه إذا سئل هذا المسئول السابق " ولماذا لم تنفذ تلك الأفكار وقت أن كنت في موقع السلطة وتملك الصلاحية ؟"يأتي الرد دائماً بأنه لم يكن مطلق السراح وكان مقيداً بقرارات وتوجهات عليا لا يملك الخروج عنها.

وأنا أطرح هذه الإشكالية تمهيداً لمناقشة بضع أسئلة مهمة أوجهها إلى نفسي - وقد سألني إياها كثيرون-، وهو هل قدمت شيئاً ذا بال خلال فترة تواجدي في موقع الوزير؟ وهل كنت أستطيع تحقيق إنجازات أفضل؟ وهل يعود القصور في الإنجاز إلى أسباب تتصل بي وأسلوبي ومنهجي وقدراتي، أم أن القصور نشأ بفعل أوضاع ومؤثرات لم أكن أملك السيطرة عليها ؟

وأتصور أن تفسير هذا الموقف الذي يبدو متناقضاً يكمن في توصيف واقعي وحقيقي لدور الوزير في مصر .وسوف أتناول هذه القضية من خلال المحاور التالية:

- يأتي أسلوب اختيار الوزير في مصر في مقدمة الأسباب التي تسهم في الحد من إنجازاته وتقييد حركته في الأداء العام .ذلك أن الاختيار يكون في أغلب الأحيان على أساس شخصي حيث تشترك جهات مختلفة في ترشيح عدد من الأفراد للاختيار من بينها بناء على تقويم لصفات شخصية والتركيز على اعتبارات الولاء للنظام وعدم التورط في مواقف معارضة للدولة،
- يأتي اختيار بعض الوزراء أحياناً بغرض أن يشغل شخص معين منصباً وزارياً أياً كان وبغض النظر عن ضرورة الوزارة أو أهميتها أو طبيعة النشاط المطلوب منها ونوع الخبرة اللازمة لمن يشغل منصب الوزير فيها . فالمطلوب مجرد أن يعين الشخص المحدد وزيراً، ومن أبرز الأمثلة على ذلك اختيار الرئيس محمد أنور السادات للسيد /محمد كامل العقيلي وزيراً لوزارة تم ابتداعا خصيصاً له بمسمى "وزير دولة لشئون التنظيمات الشعبية "وتم إلغاءها بمجرد خروجه من الوزارة .وقد اختير سيادته ليس لخبرات كان يتمتع بها رحمة الله عليه، ولكن لمجرد أنه كان صديقاً للرئيس الراحل فترة كان مطروداً من الجيش قبل الثورة واشتغاله على سيارة نقل تعرف أثناءها على السيد /العقيلي،
- لا يكون لدى أغلب الوزراء برنامج عمل واضح حين اختيارهم للمنصب الوزاري حيث يبدؤون في تكوين اهتماماتهم بالتجربة والخطأ مدفوعين بالرغبة في إشعار المجتمع بتواجدهم ومن ثم

يطلقون النصريحات ويعلنون عن برامج وخطط لم تسنح لهم فرص كافية لدراستها وفحيصها، الأمر الذي يسبب درجة عالية من الإحباط - لهم وللمجتمع- حين يكتشفون عدم صلاحية تلك الأفكار والمشروعات للتنفيذ، أو عدم توفر الإمكانيات والموارد اللازمة لها .

- ينطلق الوزراء – وأكثرهم يغلب عليهم التكوين المهني وليس السياسي - في أعمالهم كأفراد تحاول كل منهم إثبات وجوده، وتتقلص إلى درجة بعيدة فرص العمل كفريق يلتزم ببرنامج واضح له أهداف متفق عليه،
- وتبدو خطورة هذه القضية في أن الحكومة - أي حكومة - يتم تشكيلها في الغالب بنفس الطريقة حيث يفاجئ من يكلف بتشكيل الوزارة ويجد نفسه غير جاهز ببرنامج عمل ينطلق من إستراتيجية واضحة، ومن ثم لا يكون هناك مجال للاتفاق على مضمون توجهات محددة تمت دراستها قبل الشروع في إجراء مشاورات تشكيل الحكومة، مما تنشأ معه احتمالات اختلاف آراء الوزراء بعد أن يكونوا قد أصبحوا أعضاء في الوزارة فعلا .ولو كانت المشاورات لاختيار الوزراء تتم في ضوء برنامج يطرحه رئيس الوزراء المكلف ويكون للمرشحين فرصة مناقشته ومقارنته بتوجهاتهم وخبراتهم وتصوراتهم لما يمكنهم تحقيقه ومدى اتفاق ذلك البرنامج مع التوجهات الإستراتيجية التي ينوي الالتزام بها لكانت عملية قبول المنصب الوزاري أو الاعتذار عن عدم قبوله أوضح.
- حين ينخرط الوزير في مهام عمله يصير تركيزه بالدرجة الأولى على نطاق مسئوليته المحددة في وزارته، ولا توجد من الآليات أو المحفزات ما يدعم اهتمامه بقضايا وطنية عامة حتى ولو لم تكن وزارته مسئولة عنها بشكل مباشر أو غير مباشر. فنرى الوزراء أقرب إلى اللاعبين في الألعاب الرياضية الفردية منهم إلى فريق يلعب لعبة جماعية . ومن ثم حين يواجه الوزير بمشكلة في مجاله لا تكاد ترى أي وزير آخر يتصدى لها سواء بالنقد أو المساندة أو النصح.
- عدم وجود معايير واضحة للحكم على أداء الوزير، ومن ثم نجد وزراء أنهيت خدماتهم بالخروج في تعديلات أو تغييرات وزارية من دون الإفصاح عن أسباب تغييرهم بينما يبدو للناس أنهم كانوا

يقومون بعمل جيد، وفي ذات الوقت يسنم وزراء في مواقعهم لفترات أطول كثيراً وتجرى تعديلات وتغييرات وزارية لا تطالهم رغم أن التوقعات العامة تكون دائماً في غير صالحهم .وبذلك لا يمكن الجزم بأن من خرج من الوزارة هم أقل كفاءة وأن من اسنم هم أفضل وأعلى كفاءة.

خلاصة القول

أن الوزير أثناء وجوده في منصبه الوزاري يكون في موقف لا يسمح له عادة بالتعبير عن آراء مستقلة في قضايا الوطن، بل نراه محصوراً في دائرة عمله التخصصي .بينما نجد الوزراء في دول أخرى يشاركون بالرأي ويعلنون مواقفهم في مختلف القضايا حتى ولو اختلفت عن آراء غيرهم من الوزراء أو حتى رئيس الوزراء، أو حتى رئيس الدولة ذاته.

- والآن هل تراني أجبت عن السؤال لماذا يكون الوزراء أكثر صراحة وجرأة في نقد وتقويم الأوضاع العامة بعد أن يتركوا مناصبهم الوزارية !

أما بالنسبة لي

فقد كانت تجربتي في الوزارة متميزة خلال الفترة التي عملت فيها مع السيد /ممدوح سالم رحمه الله، وكان اختياري بناء على معرفته السابقة لي وعملي مستشاراً له عدة سنوات، ومن ثم كان برنامجي متفق عليه ولو ضمناً .وتمكنت - بفضل الله ثم تفهم ومساندة السيد/ ممدوح سالم – من تحقيق إنجازات لا تصل إلى مستوى ما كنت أتمناه وأفكر فيه، ولكنها كانت بدايات موفقة في خلال فترة قصيرة أمضيتها في الوزارة قبل استقالتي، وأوجزها في العناوين التالية:

- القضاء على مشكلة الرسوب الوظيفي وما ترتب عليها من مشكلات تنظيمية واختلال في أوضاع معظم وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام .وتم ذلك بإصدار القانون رقم 47 لسنة 1978في شأن العاملين المدنيين بالدولة، والقانون رقم 48 لسنة 1978 في شأن العاملين بالقطاع العام.
- استثمار الخبرات والمعلومات التي تراكمت عبر سنوات في المؤسسات العامة الملغاة بمقتضى القانون رقم 111السنة 1975 وتجميع عدد كبير من الخبراء الماليين والإداريين في كيان جديد هو " مركز معلومات

القطاع العام" والذي باشر تكوين قاعدة معلومات متكاملة عن شركات القطاع العام، كما أصدر دراسات عديدة كانت أساساً مهماً في جميع قرارات تطوير القطاع العام.

- لفت النظر إلى قضية " الهيئات العامة " وأهمية تطويرها وإعادة صياغة القانون المنظم لها، وقد كان النموذج الأهم في هذا الاتجاه هو تحويل فروع هيئة الكهرباء المختصة بتوزيع الكهرباء إلى شركات وتحريرها من النظم المالية والإدارية الحكومية. كما توالى بعد ذلك تطوير الهيئات العامة إما إلى هيئات قومية ينظم كل منها قانون خاص أو تحويلها إلى شركات قابضة كما حدث بعد ذلك بسنوات طويلة من تحويل هيئات كهرباء مصر والطيران المدني والاتصالات السلكية واللاسلكية ومصر للطيران وغيرها إلى شركات. وبالمناسبة جاء تعيين الدكتور حسين عيسى نائباً لرئيس مجلس الوزراء في الحكومة الجديدة ليهتم بموضوع "الهيئات العامة" حيث شغل سيادته، على الصعيد الحكومي الاستشاري، مناصب محورية، منها: منسق المجلس التخصصي للتنمية الاقتصادية التابع لرئاسة الجمهورية، ورئيس الأمانة الفنية لإعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، ومستشار وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية لشؤون الهيئات الاقتصادية، فضلاً عن كونه عضواً بالمجلس الاستشاري الاقتصادي لرئيس الوزراء، والمجلس التنسيقي للسياسات المالية والنقدية.
- إثارة الاهتمام – ولأول مرة - بقضية تعدد جهات طلب المعلومات وتكرار طلب نفس المعلومات من شركات القطاع العام وغيرها من وحدات الدولة، وكذا التداخل والتكرار في تكوين قواعد معلومات على المستوى الوطني تشمل ذات المعلومات، ومنها مثلاً قواعد المعلومات عن المواطنين أو شرائح مهمة منهم والتي توجد في السجل المدني بوزارة الداخلية، والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وهيئة التأمين والمعاشات، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فضلاً عن وزارات الدولة المختلفة.
- إرساء مبدأ تنسيق الجهود والدعوة إلى إنشاء نظام معلومات وطني شامل يلبي الاحتياجات المشتركة للوزارات والهيئات الحكومية المختلفة. وشكلت لجان شاركت فيها كل الجهات ذات العلاقة وتم اقتراح الأسس والمبادئ لتوحيد وتنسيق النشاط المعلوماتي. وقد انتظر هذا المشروع سنوات حتى تم إنشاء "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار" بمجلس الوزراء ليتولى استكمال هذا المشروع وتطويره.

- اعتماد المعهد القومي للإدارة العليا الجهة الوطنية المختصة بالتدريب والتنمية الإدارية والإصرار على أن يكون الجهة الوطنية المشاركة في تنفيذ برامج التدريب الممولة من جهات المعونة الأجنبية ومنها مشروع تدريب 400 من أفراد الإدارة الوسطى بالقطاع العام والذي كانت هيئة المعونة الأمريكية قد رصدت له مبلغ 20 مليون دولار أمريكي.
- تكريس العمل الميداني أسلوباً رئيسياً في التعرف على أوضاع وحدات الجهاز الإداري للدولة والاقتراب من مشكلات العاملين والمتعاملين والبحث عن الحلول العملية لها .وقد طبق هذا الأسلوب في معالجة بعض القضايا التي كانت مثار شكوى جماهيرية عامة منها التعامل مع مصلحة الشهر العقاري وأسلوب سداد فواتير التليفونات التي كانت تدفع شهرياً ويتكرر عذاب المواطنين كل شهر، ومشكلة صرف المعاشات، وكلها مشكلات أساسها إداري وعلاجها يكمن في إعادة صياغة أساليب العمل وتحديد المسئوليات وتعميق اللامركزية الإدارية.
- بلورة مفهوم " توسيع قاعدة الملكية" في شركات القطاع العام بطرح جانب من أسهم كل شركة للعاملين فيها والمواطنين عامة من خلال سوق الأوراق المالية مع ضوابط تقص ذلك على أسهم اسمية يتملكها المصريون فقط. وكان من الشركات المرشحة لتطبيق هذا الأسلوب فيها كبداية كل من شركة مصر للألبان، وشركة بسكو مصر.
- إثارة الاهتمام بضرورة التواصل الإيجابي مع المصريين العاملين بالخارج، وتم إنشاء أول إدارة تحت إشرافي بمسمى " إدارة المصريين العاملين بالخارج "كانت تعمل على وضع نظام لحصر هؤلاء المصريين وتكوين قاعدة معلومات صحيحة ومتجددة عنهم [بالتعاون مع وزارة الخارجية]، ثم تلقي مشكلاتهم والعمل على حلها مع جهات الاختصاص وإيجاد حلول لها.
- إثارة الاهتمام بالتنمية المحلية وتصميم خريطة مشروعات استثمارية لاستغلال الموارد والطاقات المحلية، وقد تم إعداد دراسات لعشرات المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الأمانة العامة للحكم المحلي في ذلك الوقت، بغرض ترويجها ومساعدة الشباب وصغار المستثمرين على تنفيذها، والدعوة لها حتى بين المصريين العاملين في الخارج لتوجيه جانب من مدخراتهم للاستثمار في تلك المشروعات.

❖ تطوير أنساق جديدة في التنظيم الإداري لجهات حيوية في جهاز الدولة مثل هيئة مطار القاهرة الدولي التي كانت مشكلة تضارب اختصاصات عشرات الجهات الحكومية العاملة في المطار سبباً رئيسياً في تدني مستوى الأداء وتدهور الخدمات للمتعاملين مع المطار .وكان الحل الذي تم تطبيقه أن يوضع تحت الإشراف المباشر لرئيس هيئة ميناء القاهرة الجوي [مطار القاهرة الدولي] جميع الأجهزة العاملة في المطار والتابعة لوزارات متعددة، وتكون له سلطة اتخاذ القرارات للتنسيق بين تلك الوحدات وتوجيه فعاليتها بما يتفق ومتطلبات العمل في المطار.

## أين كانت المشكلة؟

وقد واجهتني مشكلة تباعد الآراء واختلاف التوجهات الفكرية والنظرة إلى قضية التنمية الإدارية ومفهوم دور وزير الدولة للرقابة والمتابعة في الفترة القصيرة التي شاركت فيها في وزارة د .مصطفى خليل، الأمر الذي قررت معه الاستقالة والعودة إلى عملي أستاذاً بجامعة القاهرة. وللحق فإن كل ما كتبته قبل دخولي الوزارة كان هو برنامجي أثناء وجودي في المنصب، وكذا فإن مواقفي بالنسبة "لقضايا الإدارة ومشكلات الوطن " والتي تناولت الكثير منها في مقالاتي المنشورة بجريدة الأهرام أو في الندوات والمؤتمرات واللقاءات العامة – كانت منسجمة مع توجهاتي الفكرية ومواقفي قبل وأثناء تولي منصب الوزارة وبعد تركي للمنصب الوزاري.

❖ يعاد تنظيم هيكل الحكومة على أساس "قطاعات" تتوافق مع تطلعات ومجالات التنمية وهي؛

| القطاعات التنموية | الوزارات التبعة للقطاع |
|---|---|
| التنمية الزراعيـــة | الزراعة، استصلاح الأراضي، الري والموارد المائية، حماية النيل وتجديد مصادر المياه. |
| التنمية الصناعيـــة | الصناعة، الصناعات الحرفية والتراثية، الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الصناعة التعدينية والاستخراجية. التدريب الصناعي ورفع الإنتاجية، إعادة التوطين الصناعي، الرقابة الصناعية، تحديث الصناعة، التدريب الصناعي، الكفاءة الانتاجية. |
| التنمية الاقتصاديـــة | المالية والموازنة وإدارة الدين العام، التخطيط، التعاون الدولي، التجارة والتموين، حماية المنافسة، تنظيم البورصات المالية والسلعية. تنظيم الأسواق الداخلية وإدارة منظومات توفير السلع الأساسية، تنظيم الواردات وتنمية الصادرات وإدارة ميزان المدفوعات. شئون قطاع الأعمال العام. |

| | |
|---|---|
| التنمية الاجتماعية | إدارة شبكة الأمان الاجتماعي، التأمينات الاجتماعية، تنظيم ومساندة المنظمات والجمعيات الأهلية والحقوقية، إدارة شبكات حماية المعاقين، . |
| تنمية مصادر الطاقة | الكهرباء، الطاقة الشمسية والمتجددة، طاقة الرياح، البترول والغاز . |
| التنمية البشرية | التعليم قبل الجامعي، التعليم العالي والجامعي، محو الأمية وتعليم الكبار، التدريب الفني والمهني. التدريب التحويلي. شئون القوى العاملة، الصحة. شئون المرأة والطفل، شئون الشباب والرياضة. |
| التنمية السياسية | التحول الديمقراطي، تفعيل الدستور، وضمان التعددية السياسية وية. حماية حقوق الإنسان. |
| التنمية الحضرية | النقل والخدمات اللوجستية، الطيران المدني والمطارات، السياحة . |
| التنمية التقنية | الاتصالات والمعلومات، التطوير التقني. تنمية الإبداع والابتكار. |
| التنمية المعرفية والعلمية | الثقافة، الآثار، البحث العلمي، شئون الإعلام، دور الكتب والوثائق وشئون التوثيق. |
| التنمية الأمنية والتشريعية | الدفاع، الإنتاج الحربي، الداخلية، الشئون الخارجية ،العدل. شئون التشريعية والبرلمانية، العدالة الانتقالية، العدالة الاجتماعية. |
| التنمية العمرانية | الإسكان والتعمير والمرافق، التطوير الحضاري والقضاء على العشوائيات، تنمية المجتمعات والمدن الجديدة، حماية وإصحاح البيئة. |
| التنمية المحلية | مشروعات التنمية المحلية، إدارة شئون الخدمات العامة على المستوى المحلي. |
| تنمية المناطق ذات الأهمية الخاصة | سيناء، النوبة، الصعيد. |
| التنمية الدينية | الأوقاف، شئون الأزهر، الإفتاء، مكافحة الفكر الإرهابي والتكفيري. |

- يتشكل كل "قطاع تنموي" من عدد من الوزارات والأجهزة التنفيذية يتعامل كل منها مع الملفات الحيوية والاهتمامات الاستراتيجية والتنموية التنفيذية المتناسبة مع اختصاصات كل قطاع.
- يرأس كل قطاع تنموي أحد وزراء القطاع يتم اختياره بمعرفة المكلف بتشكيل الحكومة وتكون مهمته. إضافة إلى مهام الوزارة التي يكلف بها . أن ينسق الخطط الاستراتيجية للوزارات التي يتكون منها قطاعه ويتابع أداء كل منها ومدى تحقيق أهداف القطاع والوزارات المكونة له.
- يراعى في تشكيل الحكومة إنشاء مناصب نواب رئيس الوزراء تختص كل منهم بتنسيق ومتابعة أداء بعض القطاعات التنموية بحسب طبيعة خبراتهما العلمية والعملية.

- ينشأ مجلس وزراء مصغر برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية نواب رئيس المجلس والوزراء رؤساء القطاعات الشمولية، وتختص بالأمور الاستراتجية والمتابعة وتقييم الأداء الكلي على المستوى الوطني، واتخاذ القرارات الاستراتجية بشأن تطوير وتحديث البناء المؤسسي للقطاعات.
- يستثنى كل وزير المصالح والهيئات العامة والهيئات القومية والمجالس العليا والأجهزة المركزية والكيانات المستقلة التابعة له، ويتم تعديل القوانين المنظمة لتلك الكيانات لتحقيق درجة أكبر من اللامركزية والاستقلال المالي والإداري بحيث يتفرغ الوزير للتخطيط الاستراتيجي وتدبير الموارد اللازمة والمتابعة وتقييم الأداء، وتطوير تقنيات ونظم الأداء.
- يتم التوسع في نظام "التعهيد" Outsourcing في تقديم الخدمات العامة وتكتفي أجهزة الوزارات بتصميم معايير وشروط الجودة لتقديم الخدمات بواسطة الشركات والجهات المتعاقد معها والإشراف على مستوى كفاءة وجودة الخدمات بما تحقق رضاء المواطنين.
- بالنسبة لوزارات الخدمات التي تمتد أنشطتها إلى المحافظات، يتم تطوير نظام الإدارة المحلية لمنح مديريات الخدمات بالمحافظات مزيداً من اللامركزية حتى يقل اعتمادها على الوزارات المركزية إلى الحد الأدنى.

- تلك كانت الأفكار التي تم تطبيقها قبل سنوات، والآن نعود إلى ما نحن فيه الآن: إذ عندما تأخر موضوع التشكيل الحكومي الجديد بعد انتهاء انتخابات مجلس النواب الجديد في 2025، نشرت على صفحتي في FACEBOOK التساؤل التالي: سؤال مشروع " متى يتم تكليف رئيس وزراء جديد بعد أن انتهت انتخابات مجلس النواب حسب المادة 146 من الدستور؟ وتنص المادة على أن يكلف رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء، بتشكيل الحكومة وعرض برنامجه على مجلس النواب، فإذا لم تحصل حكومته على ثقة أغلبية أعضاء مجلس النواب خلال ثلاثين يوماً على الأكثر، يكلف رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء بترشيح من الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب، فإذا لم تحصل حكومته على ثقة أغلبية أعضاء مجلس النواب خلال ثلاثين يوماً، عُد المجلس منحلاً ويدعو رئيس الجمهورية لانتخاب مجلس نواب جديد خلال ستين يوماً من تاريخ صدور قرار الحل. وفي

جميع الأحوال تجب ألا يزيد مجموع مدد الاختيار المنصوص عليها في هذه المادة على ستين يوماً . وفي حالة حل مجلس النواب، يعرض رئيس مجلس الوزراء تشكيل حكومته، ويبرنامجها على مجلس النواب الجديد في أول اجتماع له. في حال اختيار الحكومة من الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب، يكون لرئيس الجمهورية، بالتشاور مع رئيس مجلس الوزراء، اختيار وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل.

وبعد أيام أُعلن عن عقد جلسة لمجلس النواب لعرض خطاب رئيس الجمهورية الخاص بتشكيل الحكومة الجديدة:

أقر مجلس النواب المصري، يوم الثلاثاء، التعديل الوزاري في حكومة رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، عقب جلسة عامة خصصت لمناقشة التعديل واعتماده رسميا.

وبدأ المجلس جلسته العامة بدعوة رسمية وجهت إلى الأعضاء لحضور جلسة طارئة، جرى خلالها استعراض ملف التعديل الوزاري، واستهلت بتلاوة خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي بشأن التعديل في حكومة مصطفى مدبولي.

وقال رئيس مجلس النواب إن المجلس نظر خطاب رئيس الجمهورية بشأن التعديل الوزاري، قبل أن يوافق عليه بأغلبية الأعضاء الحاضرين، تمهيدا لاستكمال الإجراءات الدستورية المقررة.

وشمل التعديل تعيين الدكتور حسين أحمد عيسى نائبا لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، والدكتور خالد عبد الغفار وزيرا للصحة والسكان، والمهندس كامل الوزير وزيرا للنقل، والدكتورة منال عوض وزيرة للتنمية المحلية والبيئة.

كما وافق المجلس على تعيين الدكتور بدر عبد العاطي وزيرا للخارجية والتعاون الدولي وشؤون المصريين بالخارج، ومحمد فريد محمد صالح وزيرا للاستثمار والتجارة الخارجية، والدكتور عبد العزيز قنصوة وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي، والمهندسة راندا المنشاوي وزيرة للإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

ويتضمن التشكيل الجديد تعيين المهندس رأفت هندي وزيرا للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وضياء رشوان وزيرا للإعلام، واللواء صلاح سليمان وزيرا للدولة للإنتاج الحربي، والمستشار هاني عازر وزيرا

لشؤون المجالس النيابية، والمستشار محمود حلمي الشريف وزيرا للعدل، والدكتورة جيهان زكي وزيرة للثقافة.

كما شمل التعديل تعيين الدكتور أحمد رستم وزيرا للتخطيط، وحسن رشاد وزيرا للعمل، وجوهر نبيل وزيرا للشباب والرياضة، والمهندس خالد ماهر وزيرا للصناعة.

وعلى مستوى نواب الوزراء، وافق مجلس النواب على تعيين السفير محمد أبو بكر فتاح نائبا لوزير الخارجية للشؤون الإفريقية، والمهندس أحمد عمران أحمد عمران نائبا لوزير الإسكان للمرافق، والدكتورة سمر محمود عبد الواحد إبراهيم نائبا لوزير الخارجية للتعاون الدولي.

ويلاحظ على التشكيل الوزراي الجديد ما يلي:

1. تم تعيين نائب واحد لرئيس مجلس الوزراء هو الدكتور حسين عيسى ونزع منصب النائب من كل من الفريق كامل الوزير (الذي عهد إليه بوزارة واحدة هي وزارة النقل) كما نزع منصب النائب من الدكتور خالد عبد الغفار الذي عهد إليه بوزارة الصحة والسكان فقط).
2. تم تعيين دكتور أحمد كوجك وزير المالية بمنصب " نائب دكتور حسين عيسى النائب الوحيد لرئيس مجلس الوزراء، وذلك إلى جانب منصب وزير المالية) .
3. تم دمج وزارتي الشمية المحلية والبيئة.
4. تم إلغاء وزارة قطاع الأعمال العام ولم تحدد بعد مصير اختصاصات ومسؤليات الوزارة الملغاة والعاملين بها .
5. أصبح هناك (وزارة الاستثمار والتجارة) بعد تقليص دور الوزيرة رانيا المشاط ونزع الاستثمار منها .

وفور اعلان التشكيل الحكومي الجديد نشر الخبر التالي عن اقام وزيرة الثقافة الجديدة بالنسخ الأدبي لمحتوى كتاب أبو أن نيابة النقض، تعدمذكرة قانونية برأيها الفني في الطعن المقام من وزيرة الثقا فة الجديدة جيهان زكي على الحكم الصادر ضدها من محكمة استئناف القاهرة الاقتصادية، في واق عة اقامها بالنسخ الأدبي لمحتوى كتاب، وذلك تمهيدا لعرض التقرير على الدائرة المختصة بمحكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الطعن والفصل فيه.

# والأمر لله من قبل ومن بعد واعتذار لك يا مصر . . . . .

كنت – ولا أزال – مقتنعاً بأن الله سبحانه وتعالى هو الذي يحمي المحروسة رغم كل ما يصيبها من أذى وضرر على أيادي أبناءها حكاماً ومحكومين.

كذلك كنت – وما أزال – مقتنعاً بأن ما يصيب مصر المحروسة من أضرار على أيدي أبناءها هو أشد فتكاً وضراوة مما يصيبها به أعداؤها، وأن حماية المحروسة من عدوان أبناءها عليها له الأولوية على حمايتها من أعداءها عملاً بالقول المأثور "اللهم احمني من أصدقائي، أما أعدائي فأنا كفيل بهم".

إن ما نسببه نحن المصريون للمحروسة من أضرار يلزمنا بأن نقدم لها اعتذاراً واجباً يتمثل في الاعتراف بخطايانا في حقها، والتزامنا بالعمل على تصحيح تلك الخطايا والتوبة عنها .

وسوف أبدأ من الآخر، فكلنا يتأذى لما تحدث لأشقائنا الفلسطينيين في غزة الجريحة والضفة الغربية المستباحة، وكلنا في نفس الوقت نتحسس على ضعفنا وهوان أمرنا إذ لا نستطيع أن نمد للأشقاء يد العون والمساعدة، ولا نستطيع أن نمنع عنهم غائلة العدوان الصهيوني الغاشم ولا التآمر الأمريكي السافر. وتنظر إلينا المحروسة باكية تندب أبناءها الذين كانوا مصدراً لفخارها ودعامة لعزها وحماة لاستقلالها عبر قرون طويلة. فعذراً لك يا محروسة عن عجز أبناءك وعدم قدرتهم على إعلاء رايتك وتكريم اسمك أمام العالم.

وتتسنم المأساة أو الملهاة، ويرى أبناء المحروسة أنفسهم عاجزين عن حماية حدود بلادهم – ليس من اختراق أبناء غزة لها كما قد يتبادر إلى أذهان الكثيرين، ولكن من عدوان إسرائيل ومؤامراتها ضد مصر في الأساس- إذ يتوجب على أبناء المحروسة استئذان العدو الصهيوني كي يسمح لهم بزيادة بضع مئات محدودة من جنودهم في سيناء، ويقرأ المصريون بكل أسى أن وزيرة خارجية الكيان الصهيوني لا تمانع في تلك الزيادة، بينما يأبى رئيس وزراء إسرائيل الغاصبة ويقف الأمر عند ذلك الحد. كما يعجز أبناء المحروسة عن فرض قرار بفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين – طالما تحصلون على تأشيرات دخول وفق القواعد المتعارف عليها دولياً – لأن ذلك القرار معلق على موافقة إسرائيل. فعذراً لك يا محروسة عن هوان شأن أبناءك وعجزهم عن حمايتك والارتفاع إلى مستوى يناسب عظمتك وقدرك وأنت التي كرمك الله سبحانه وتعالى وذكر اسمك خمس مرات في قرآنه الكريم من دون بلاد الأرض جميعاً .

وتدمع عينا المحروسة وهي تشهد ما لحق بأبناءها من هوان وضياع كرامة نتيجة تفريطهم في حقوقهم واستكانتهم إلى استلاب سلطانهم. فمصر التي علمت العالم العربي والأفريقي والإسلامي وجاب المعلمون من أبناءها تلك الدول ينشأون المدارس والجامعات ويديرونها ويمدونها بالعلم والمعرفة ويتنورون الطرق أمام شعوبها، ترى جامعاتها الآن غير معترف بها في كثير من تلك الدول، وحملة الماجستير والدكتوراة من خريجي تلك الجامعات منكرون لا يستطيعون الحصول على وظائف هيئات التدريس في الجامعات العربية لأنهم تخرجوا من جامعات مصرية، والمعلمون المصريون يستبدل بهم من هم أقل منهم شأناً وعلماً طالما هم من خريجي الجامعات الأجنبية . فعذراً لك يا محروسة.

ومصر التي كانت مستشفياتها قبلة العرب والأفارقة والمسلمين، وكان صيت أطباؤها يملأ العالم العربي والإفريقي والإسلامي، أصبح أبناؤها الآن ينسولون العلاج المتقدم في مستشفيات ومراكز طبية عالية التجهيز التقني في دول عربية شقيقة، ويتقدم إعلامي مصري ذائع الصيت عبر برنامجه اليومي في إحدى الفضائيات المملوكة لأشقاء عرب إلى ملك دولة عربية شقيقة بنداء أن يوافق على علاج صحفي مصري لا يتوفر علاجه في المحروسة بينما مستشفيات الشقيقة العربية مؤهلة لذلك. وترى المحروسة حاكماً عربياً لشقيقة عربية – ناشئة بكل المعايير قياساً إلى تاريخ مصر وإمكانياتها – يتبرع بعدة ملايين من الدولارات لعلاج كتاب مصر ومفكريها دون أن تبدو حمرة الخجل على وجه مسئول مصري واحد اعترافاً بالفشل والتقصير في حق المصريين واعتذاراً عن إهدار كرامة المحروسة وأبناءها . فعذراً لك يا محروسة.

وانظر إلى ما يفعله الحكام من أبناء المحروسة في إخوانهم المحكومين إذ أعادوهم إلى ما كانوا عليه من فقر وجهل ومرض كان القضاء عليهم أحد مبررات حركة ضباط يوليو 1952 . إن مأساة الصفوف المتراصة للمصريين أمام المخابز التي تنتج الخبز المدعم – بأموالهم – لساعات طوال وما يعانونه من عنت وإرهاق – ناهيك عن إهدار الكرامة والحط من الإنسانية – هي حالة موجعة يهان فيها المصريون ليل نهار في وقت أصبح فيه الحصول على رغيف الخبز المطابق للمواصفات والصالح للاستهلاك الآدمي مسألة مفروغ منها ولا تثير أدنى تفكير في معظم دول العالم التي سبقتها مصر بآلاف السنوات في كل مناحي الحياة.

وتعجز مصر عن تنظيم أسلوب بسيط وكفء لاستخراج شهادات ميلاد مواليد أبناءها بطريقة آلية وتضطرهم العبقرية الإدارية المنطلقة من القريحة الذكية للوقوف في صفوف تنافس صفوف رغيف الخبز لأيام طويلة استجداء لتلك الشهادات كي يعودوا بها مرة أخرى إلى عبقرية إدارية أخرى في مكاتب التموين لقيد هؤلاء المواليد في بطاقات التموين التي تفضلت الحكومة الذكية بالإعلان عن عودتها للعمل مرة أخرى. ويسمع أبناء المحروسة الوزير المختص والمسئول عن صفوف شهادات الميلاد لا يحرج حين سأله محاوره في برنامج على إحدى الفضائيات من القول أنه لا يعرف منطقة في إمبابة بالجيزة اسمها نكلا! تلك حال المحروسة وهي التي كانت الرائدة في التنظيم والإدارة والتي نقلت عنها كل الدول العربية نظمها الإدارية في الحكومة وقطاعات الأعمال ومجالات النشاط المجتمعي، والتي شغل أبناؤها أهم المناصب الإدارية في تلك الدول – ولا يزال الكثيرون منهم يشغلون مواقع متقدمة ليس فقط في العالم العربي بل وفي الولايات المتحدة وكندا وأوروبا . فعذراً لك يا محروسة.

ويستمر مسلسل إساءات المصريين لوطنهم الغالي فهم يهدرون كل مبادئ السلوك المجتمعي الحضاري، وتراهم يهدرون الأرض الزراعية الغالية ويحولونها إلى مبان عشوائية للفقراء منهم، بينما ينشئ الأثرياء من أبناء المحروسة على الأرض الزراعية قصوراً ومنتجعات يمرحون فيها بينما تضطر حكومة المحروسة إلى استيراد القمح والذرة والحبوب ومتطلبات غذاء المصريين، ويصل الأمر إلى تفكير رئيس وزراء سابق إلى استئجار أراض زراعية في كندا لزراعتها قمحاً لحساب مصر!!! ويمرح المصريون في شوارعها التي اختفت منها الأرصفة التي احتلتها السيارات وأكشاك بيع السجائر والمرطبات، ويعبر المصريون الطرق حتى السريعة منها من أي مكان يريدون ضاربين بعرض الحائط كافة متطلبات السلامة ومعرضين أنفسهم

وغيرهم لحوادث قاتلة. ويتعمد كثير من قادة السيارات من أبناء المحروسة – ومنهم قادة سيارات حكومية – أن يتخصروا الطريق ويقودون سياراتهم عكس الاتجاه. وتحزن المحروسة على عشرات من أبنائها لقوا حتفهم نتيجة صدام مروع على طريق الكريمات بسبب انعدام الرؤية صباح أحد أيام الشهر الماضي وبالأساس نتيجة انعدام المسئولية لمسئولي المرور الذي كان يجب عليهم إغلاق الطريق لحين انحسار الضباب وهو إجراء كما تعلمون يسير!

والمصريون بناة الأهرام – الذي كان لفترة وجيزة مضت أحد عجائب الدنيا السبعة – يبنون مبان عشوائية في كل مكان، ويهدرون قواعد الأمن والسلامة في مبانيهم، وتنهار تلك المباني على رؤوس ساكنيها، وبينما يقدر المسئولون عدد المباني القابلة للانهيار واجبة الإزالة في مدينة الإسكندرية وحدها بما يقرب من مليون مبنى، فإن ما شاده المصريون العظماء من آلاف السنين لا يزال يقف شامخاً من دون أن تحمر وجوه بناة مصر المعاصرة خجلاً مما يفعلونه بوطنهم. ولا أظننا غافلين عن المناطق العشوائية التي يرع أبناء المحروسة في زرعها في كل مكان، وأحالوا مصر إلى مجتمع عشوائي يمكن أن تحصل على جائزة عالمية في الانفلات المعماري والقبح المعماري، ولا تجد حكومات المحروسة حرجاً في تقنين أوضاع تلك العشوائيات – بدلاً من إزالتها – وتمدها بالتيار الكهربائي وخدمات الهاتف والمياه وغيرها، من دون أن تعتذر لمواطنيها عن فشلها في تأمين السكن الصحي والإدارة المجتمعية السليمة الكفيلة بضمان بيئة صحية تعادل ما يشاهده المصريون على شاشات التليفزيون!

وتبلغ إساءات المصريين للمحروسة مداها حين نشاهد ما يفعلونه حين يخرجون من سليمهم في المجال السياسي ويقررون المشاركة في إنشاء الأحزاب السياسية أو الانتماء لعضويتها. فالمصريون يارعون في تحويل أحزابهم السياسية إلى ساحات حرب يتصارعون فيها على المناصب، ويتسابقون على ابتكار الأساليب التي تحاول كل منهم من السيطرة على الحزب وتحويله إلى مجال لمجده الشخصي وزعامته النارجسية التي لم يرد لها مثيل في تاريخ البلاد. وتتشغل قيادات معظم أحزاب المحروسة بخلافاتها المستمرة، وبالبينهم يختلفون على قضايا إستراتيجية أو رؤى مختلفة لمسيرة الحزب والبلاد، بل هم يتنازعون بعضهم البعض على الكراسي – قاتلها الله وقاتل المتحلقين حولها والساعين إليها والمتمسكين بها –، وتشهد المحروسة نشاط قادة أحزابها في ساحات المحاكم وأروقة النيابة العامة بأكثر مما تراهم بين مواطنيهم في القرى والنجوع والمناطق العشوائية يتعرفون على مشكلاتهم ويحاولون – ولو بكلمات المساندة – مساعدتهم على الخروج مما يعانونه من فقر وهم. لا ترى المحروسة قادة أحزابها السياسية كبيرها وصغيرها في عمل مجتمعي يسعى إلى تدعيم الديمقراطية التي يتشدق بها الجميع، ولا تكريس المواطنة وهي حق يراد به باطل في أغلب الأحيان. ترى قادة أحزاب في المحروسة يسعون للحصول على مقعد في مجلس الشورى بلا انتخاب ولكن بطريق التعيين بقرار من رئيس الجمهورية الذين يعارضون حكومته، وتراهم حريصون على الظهور في الفضائيات يتحدثون عن حرية التعبير التي لا يتيحولها لأعضاء أحزابهم، ويفرطون في تمجيد الشرعية التي يقتلونها بالتهجم على مقار أحزابهم للاستيلاء عليها بالقوة، وتراهم يرفضون كل ما تقدمه حكمة المحروسة الذكية من توجهات – وهم محقون في هذا في أغلب الأحيان – ولكنهم لا يقدمون بديلاً أو يقترحون ما يصلحون به شطط التفكير الحكومي كما في قضية الدعم مثلاً.

ويتفنن وزراء في حكومات المحروسة في ابتكار كل ما يعقد حياة أبنائها ويبدد طاقاتهم فيما لا طائل من وراءه. فهذا وزير تخصص في بيع أصول المحروسة تحت عباءة ما يسمى برنامج إدارة الأصول ولا أحد يدري أسباب البيع وما يتحقق عنه من عوائد حار حتى الجهاز المركزي للمحاسبات في رصدها وتبين مصيرها. ووزير ثان، تخلق المشكلات مع زملاءه أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الحكومية ويسود التوتر لقاءه مع فريق منهم أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية ويهدد بإلغاء اللقاء إن هم استمروا في نقدهم ومعارضتهم لمقترحاته. ورئيس وزراء أسبق أغرق المحروسة في وهم ما أسماه المشروعات العملاقة ثم يتضح أن العملقة كانت فقط في استنزاف موارد البلاد بلا عائد. ورئيس وزراء سابق اقترح حيلة لطيفة للاستيلاء على فوائض أموال التأمينات الاجتماعية باقتراح المبادلة بها شركات وأصول عينية تتنازل عنها الدولة للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية مقابل الأموال التي استولت عليها من فوائضها المودعة في بنك الاستثمار القومي، ثم حين تعرضت تلك الفكرة للنقد واضطرت الحكومة إلى إنكارها، جاء وزير آخر ونجح في حل المشكلة بالكامل بضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية وإصدار صك على الحكومة تعترف فيه بالمديونية وكفى الله المؤمنين القتال.

هل رأى أحد منكم في أي مجتمع معاصر ما تحدث على أرض المحروسة الآن، الكل في غضب وإحباط واكتئاب. أعضاء هيئات التدريس بالجامعات يهددون بالاعتصام وقد سبقهم إلى ذلك فئات كثيرة من العمال وموظفي الدولة والمواطنين ممن احترقت مساكنهم العشوائية في قلعة الكبش وأخرجوا من موطنهم ولم يتم إسكانهم في مساكن بديلة كما وعدتهم الحكومة. الأطباء يهددون بالإضراب رغبة في تحسين رواتبهم، الصيادلة في خصام مع وزارة الصحة لإصدارها قرارات ضارة بهم كما يقولون. الصحف المسماة بالقومية تطعن في مصداقية ونزاهة الصحف المستقلة والحزبية والخاصة، وتلك الأخيرة لا تعوزها الأدلة والأمثلة لرد الصاع صاعين لصحف الحكومة وإعلامها. الناس في المحروسة باتوا متنازعين متخاصمين حتى مع أنفسهم.

يا محروسة لك إعتذاري مني ومن كل مصري مخلص لك معترف بفضلك،

والأمر لله من قبل ومن بعد تحميك من أولادك،

أما أعداؤك فأنت – بعون الله – كفيلة بهم وما حرب رمضان 1973 عنا ببعيد.

وعلى الله قصد السبيل.

أ.د. علي السلمي

مقال نشرته في جريدة الوفد في 3 فبراير 2008

هل تغيرت الأمور في المحروسة عما كانت عليه في 2008؟؟؟؟؟